

رابعاً: تطوير إدارة الدين العام

يمثل الاقتراض أحد العناصر الضرورية لتمويل المصروفات والاستخدامات بالموازنة العامة للدولة، في ظل عدم تغطية الموارد العامة للمصروفات العامة، وحاجة الدول النامية والأخذة في الصعود بشكل عام إلى زيادة المصروفات بوصفها أساساً للتنمية، ولتلبية احتياجات المواطنين من أجور ودعم ومعاشات وتعليم وصحة ومياه وصرف صحي وبنية أساسية وغيرها. وتسعى السياسة المالية في هذا الشأن إلى تخفيض معدل الدين العام المحلي والخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، إذ لا يقف الأمر عند مجرد الزيادة الرقمية المطلقة، وإنما العبرة هي بالقياس الحقيقي لحجم الدين العام المحلي والخارجي منسوباً إلى حجم النشاط الاقتصادي، لضمان الاستدامة المالية.

وفي سبيل تحقيق ذلك قامت وزارة المالية باتخاذ عدد من الخطوات لتطوير إدارة الدين العام :

- تدريب الكوادر الفنية في وزارة المالية لتفعيل قدرتهم على إدارة الدين العام وإثباته في السجلات، ومن خلال نظام آلي مربوط بقاعدة بيانات لدى البنك المركزي المصري. وفي هذا الإطار تم اتفاق وزارة المالية مع إدارة الدين بالأنكتاد UNCTAD لتطبيق برنامج بحسب المعايير الدولية يعرف باسم DMFAS، وهو نظام مستخدم في ٦٥ دولة على مستوى العالم يسهم في تدعيم كفاءة وقدرة وزارة المالية على إدارة الدين.
 - تطوير متوسط عمر الدين القابل للتداول من ٠,٨ سنة في ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٤ إلى حوالي عامين في سبتمبر ٢٠٠٩، وذلك بتكثيف إصدارات الأذون طويلة الأجل والسندات الحكومية حتى يتم تفادي الآثار السلبية لتذبذب أسعار الفائدة على تكلفة الدين العام وتقليل تكلفة أعباء الدين وتفاقمه. والجدير بالذكر أن الرصيد القائم من سندات الخزنة بلغ في سبتمبر ٢٠٠٩ نحو ١٠٧ مليار جنيه مقارنة بنحو ١٣ مليار جنيه فقط في سبتمبر ٢٠٠٤.
 - إصدار جدول زمني ربع سنوي منتظم (Financing Calendar) لإصدارات الأذون والسندات على الخزنة العامة بما يساعد على تنظيم التعامل في أدوات الدين العام وزيادة الإقبال عليها.
 - إصدار أول سند مقوم بالجنيه المصري في يولييه ٢٠٠٧ بقيمة اسمية قدرها ٦ مليار جنيه مصري في الأسواق الدولية (Global Notes) بعائد قدره ٨,٧٥٠٪ واستحقاق يولييو ٢٠١٢، وقد وصل حجم الطلبات على هذا السند إلى حوالي ١٦ مليار جنيه مصري، مما يؤكد ثقة المستثمرين في استقرار ومستقبل الاقتصاد المصري.
- ويعرض الجدول التالي تحسن نسب الدين العام في مصر إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات من ٢٠٠٤/٢٠٠٥ وحتى نتائج السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ على النحو التالي :

التقرير السنوي

جدول (١٤-١): أهم مؤشرات الدين الحكومي

البيان					
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٥/٢٠٠٤	
(بالمليار جنيه)					
٦٩٩,٧	٥٩٩,٦	٥٩١	٥٥٤,٨	٥٤٣,٩	إجمالي الدين المحلي لأجهزة الموازنة
١٤٤,٢	١١٥,٢	١١٠,٩	١٠٨,٥	١٠٥,٤	الدين الخارجي الحكومي
٨٤٣,٩	٧١٤,٨	٧٠١,٩	٦٦٣,٤	٦٤٩,٣	إجمالي الدين لأجهزة الموازنة
%٦٧,٤٠	%٦٧	%٧٩,٤٠	%٨٩,٨٠	%١٠١,٠٠	نسبة إجمالي الدين المحلي إلى الناتج المحلي
%٨١,٣٠	%٧٩,٨٠	%٩٤,٢٠	%١٠٧,٤٠	%١٢٠,٦٠	نسبة إجمالي الدين المحلي والخارجي إلى الناتج المحلي

ويتضح من تطور الدين العام لأجهزة الموازنة أن نسبة هذا الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي تتجه إلى الانخفاض سنة بعد أخرى، وهو ما يعكس قدرة الاقتصاد المصري على استيعاب عبء الدين العام وتوظيفه توظيفاً صحيحاً لتمويل الخطة العامة للدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. أما بالنسبة لإجمالي الدين الخارجي فقد استمر أيضاً في اتجاهه النزولي نسبة للناتج المحلي، حيث بلغ في عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ نحو ٢٦ مليار دولار أي نحو ١٣,٩٪ من الناتج المحلي.